

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٢٤

الأربعاء، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا (رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	الأردن السيد الحمود
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	شيلي السيد أولغوين
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2014/480)

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2014/485)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1448013 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أرجو السماح لي أن أبدأ أولاً بالإعراب عن تميّاتي إلى جميع أصدقائنا وزملائنا المسلمين بأن يكون شهر رمضان شهراً مباركاً، وأن أقول لهم "رمضان كريم".

يشرفني أن أعرض على المجلس اليوم تقريرين نيابة عن الأمين العام. التقرير الأول يأتي عملاً بالقرار ٢١١٠ (٢٠١٣)، عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وآخر التطورات المستجدة في العراق. ويأتي التقرير الثاني عملاً بالقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، عن العلاقات بين العراق والكويت.

في الاحاطتين الاعلاميتين الأولى والثانية اللتين قدمتهما إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي (انظر S/PV.7068) وفي آذار/مارس من هذا العام (انظر S/PV.7149)، تكلمت عن كيف أن شرق سوريا وغرب العراق أخذوا يصبحان ساحة قتال واحدة. ففي ٢٩ حزيران/يونيه، استولت الدولة الإسلامية في العراق والشام - المعروفة أيضاً بمجمرة الدولة الإسلامية - على نقطة عسكرية على الحدود العراقية/السورية وأعلنت سيطرتها على أجزاء من كلا البلدين. واستولت هذه الجماعة، المدرجة في نظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة بوصفها فرعاً من فروع القاعدة، على ثاني أكبر مدينة في العراق، وهي تسيطر الآن على حوالي ثلث البلد. وعند قيامها بذلك، استولت على ٤٥٠ مليون دولار من خزائن المصرف المركزي العراقي في الموصل. وهي تتحكم بالبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك حقول النفط وخطوط الأنابيب. وزادت قدراتها العسكرية إلى حد كبير.

لقد كبرت هذه الدولة الإسلامية من فرع تابع للقاعدة إلى أن أصبحت تشكّل اليوم تهديداً خطيراً للسلام والأمن في العراق والمنطقة بأسرها وما بعدها. إن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها هي أعمال إجرامية يتعذر تبريرها، بصرف

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤

من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2014/480)

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦

من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2014/485)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ملادينوف، الذي ينضم إلى هذه الجلسة اليوم عن طريق الفيديو من بغداد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/480، التي تتضمن التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣). وأود أيضاً أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/485، التي تتضمن التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

منذ بداية السنة، يقدر أن ١,٢ مليون عراقي فقدوا منازلهم. أكثر من ثلاثة أرباعهم باتوا مشردين في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، أو في مناطق غير آمنة للغاية. وهناك المزيد من ملايين العراقيين لا يزالون محاصرين في مناطق القتال. وقد حددت الأمم المتحدة أكثر من ٦٠٠ ١ موقع للمشردين في جميع أنحاء البلد. والصورة الآخذة في الظهور تبعث على القلق بشكل كبير.

إن محافظات إقليم كردستان العراق تستضيف الآن ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين حديثاً، مما يفوق قدرتها الاستيعابية. وهذا التدفق الجديد من المشردين ينضم إلى أكثر من ٢٢٥ ٠٠٠ لاجئ سوري طلبوا أصلاً الحماية في المحافظات الكردية الثلاث في العراق. وأود أن أثنى على جهود الآلاف من الأسر المضيفة في جميع أنحاء العراق، وعلى جميع المسؤولين المحليين والمسؤولين على مستوى الوطن الذين يشاركون في أعمال الاستجابة الإنسانية.

واسمحوا لي أنؤكد للمجلس على أن الأمم المتحدة ستواصل العمل الوثيق، وبالتنسيق مع حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية، على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لأولئك الذين شردوا بسبب الصراع الحالي. واسمحوا لي أيضاً بأن أكون واضحاً على نحو لا لبس فيه. سوف لن ندخر أي جهد للوصول إلى جميع الذين تضرروا بسبب القتال، بصرف النظر عن مكان وجودهم.

وأود أن أرحب ترحيباً شديداً بقرار حكومة العراق القاضي بتخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، بغية تلبية احتياجات المشردين. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في دفع الأموال، ومساعدة الحكومة العراقية في جهودها لتحقيق هذه الغاية. والأمم المتحدة مستعدة للعمل مع السلطات في سبيل اتخاذ خطوات عاجلة لإنشاء نظام شامل للتسجيل بحيث يغطي كل العراق، وهي ستساعد في اقتفاء أثر المشردين.

النظر عن دوافعها. فتجنيد المقاتلين الأجانب واستخدامهم، وارتكاب أعمال القتل، وأخذ الرهائن، وعمليات الاختطاف، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كلها أسباب تدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى وجوب المطالبة بعبارات لا لبس فيها بأن تتوقف الدولة الإسلامية عن ارتكاب جميع الأعمال العدائية والأعمال الوحشية، وتدعو الدول الأعضاء إلى التعاون في الجهود الرامية إلى إنفاذ الجزاءات القائمة، وإخضاع مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية المروعة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية ومنظمتها ورعاها للمساءلة.

إن استراتيجية الدولة الإسلامية واضحة منذ البداية. فهي تهدف إلى إقامة موطئ قدم دائم خارج سيطرة السلطات عن طريق الإرهاب والعنف. إنها تسعى إلى إضفاء الطابع الراديكالي على الناس عن طريق استغلال مظالمهم المشروعة. وهي تلعب على وتر الانقسامات داخل المجتمع العراقي بقصد مفارقة الانقسامات الطائفية، وإثارة الاضطرابات الاجتماعية، وتقويض الحكومة والممثلين المنتخبين.

طوال الأسابيع القليلة الماضية، تعرضت الأقليات في محافظة نينوى للهجوم المباشر من الدولة الإسلامية. فقد جرى توجيه إنذار للمسيحيين بأن يعتنقوا الإسلام، أو يدفَعوا الجزية، أو يرحلوا، أو يواجهوا خطر الإعدام الوشيك. أما الشيعة، والتركمان، واليزيديون، والشاباك فيواجهون عمليات الاختطاف أو القتل أو تدمير الممتلكات على نحو منهجي. منازل السكان من الأقليات في المدينة يجري ستمها. هناك عشرات آلاف الناس تم تشريدهم أو أجبروا على الفرار والبحث عن ملاذ لهم، في حين تعرّض كثيرون آخرون للإعدام أو الخطف. هذه الأعمال البغيضة، التي تشكل جزءاً واحداً من مأساة التشرد المتنامية، أداها بشدة برلمان العراق وحكومته والسلطات الدينية، فضلاً عن الأمين العام ومجلس الأمن.

بالسكان، واستمرار تجنيد الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة واستخدامهم من قبل جميع الأطراف.

وأود أن أدعو جميع الأطراف الفاعلة في الصراع إلى كفالة احترام ودعم معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال جميع مراحل الصراع المسلح، وكفالة حماية المدنيين الأبرياء، والبنية التحتية الاجتماعية، والتراث الثقافي والتاريخي. ويجب على حكومة العراق أن تفعل كل ما في وسعها لمساءلة أي شخص يرتكب انتهاكات في حق القانون الإنساني الدولي، أو انتهاكات أو إساءات لقانون حقوق الإنسان. ويجب توفير الضمانة للمدنيين بأن يستطيعوا مغادرة المناطق المتضررة من العنف بكرامة وسلامة، ويجب احترام حقهم في الحصول على المساعدات الإنسانية. وعلى جميع الأطراف أن تقيم ممرات إنسانية، خاصة بالنسبة إلى الجماعات المحاصرة، وأن تحترم حق المنظمات المحايدة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

وبينما تستمر دوامة العنف ويتواصل عدم الاستقرار في العراق، يسأل الكثيرون عما يمكن القيام به لتغيير هذا الاتجاه. من الواضح أن العراق لن يكون أبداً كما كان عليه قبل سقوط مدينة الموصل. وفيما تظل الدولة الإسلامية أخطر تهديد لسيادة البلد، فقد انضم إليها في تحالف مؤقت عدد من الجماعات الأخرى ذات الأهداف المغايرة وذلك تحقيقاً لمنفعتهم. المسلحون البعثيون السابقون والقبائل السنية استغلوا دعوات الدولة الإسلامية إلى التكاتف. إن أهدافهم واسعة النطاق؛ بعضها طائفي بصورة عامة، والبعض الآخر مناهض للحكومة، أو يسعى لتحقيق إصلاح شامل للنظام الدستوري.

إن الدولة الإسلامية في العراق والشام تخوض مع الجماعات المسلحة المرتبطة بها معارك ضارية ضد قوات الأمن العراقية، وهي استولت على أنحاء كبيرة من محافظات نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وكركوك، وأجزاء من ديالا. إنها

وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء على سخائهم، ولا سيما تعهد المملكة العربية السعودية مؤخراً بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، مما يتيح للأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم المنقذ للأرواح، بما في ذلك توفير المأوى المناسب شتاءً وصيفاً.

إن انتشار العنف يخلّف أثراً خطيراً على حالة حقوق الإنسان في العراق. فبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ترصد عن كثب أثر الصراع على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتقدم تقارير عنه. وتقوم البعثة أيضاً بالاتصال المباشر مع القيادات السياسية والمدنية والدينية بهدف التخفيف من آثار العنف، وزيادة الوعي لدى جميع أطراف الصراع إزاء التزاماتها بحماية المدنيين. وتعمل بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على تكريس جميع الموارد المتاحة لكفالة تنسيق إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح إلى المدنيين المتضررين من أعمال العنف.

لكن على الرغم من الجهود التي نبذلها، لقي ٥٥٠٠ شخص مصرعهم وأصيب قرابة ١٢٠٠٠ شخص بجروح بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من هذا العام. وقد مات نحو ٩٠٠ شخص في تموز/يوليه وحده. وأتقدم بأحر التعازي إلى أسر جميع الضحايا المدنيين، وإلى ضحايا الإرهاب، وإلى أفراد قوات الأمن العراقية الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية الواجب.

وتشعر بعثة الأمم المتحدة بمخاوف خطيرة تتعلق بسلامة المدنيين وتوفير الحماية لهم في المناطق المتضررة من العنف، ولا سيما أفراد الفئات الضعيفة، مثل النساء، والأسر التي تعيلها النساء، والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومختلف الجماعات العرقية والدينية والثقافية. ولقد تلقينا تقارير عن استهداف النساء وتعرضهن لقيود شديدة على حريتهن في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية. وأنا أيضاً أشعر بالجزع إزاء قتل الأطفال وتشويههم بسبب الهجمات العشوائية، بما في ذلك القصف على المناطق المأهولة

تأخير، وهي مطالب مشروعة وسليمة دستوريا. ولا بد من حل الأزمة الناشبة بين بغداد وأربيل فورا. فالفوارق القائمة في مجالي الفقر والتنمية تولد استياء مشروعا، بما في ذلك فيما بين بعض أبناء الطوائف الشيعية في جنوب البلاد.

إن معالجة تلك الشواغل وغيرها لا يمكن أن تتم إلا من خلال الالتزام بالعملية السياسية الديمقراطية والدستور. لقد تم انتخاب برلمان جديد في أواخر نيسان/أبريل بإجراء انتخابات شهدت إقبالا بنسبة أكثر من ٦٢ في المائة. في الأسبوع الماضي، عندما انتخبت الكتل السياسية رئيس مجلس النواب ونوابه، فإنها أظهرت أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق. والآن يجب أن يترجم الزخم الذي ولده انتخاب قيادة المجلس التشريعي إلى انتخاب قيادة الجهاز التنفيذي للدولة، بما في ذلك انتخاب رئيس جديد وحكومة جديدة. إن العراق لا يستطيع تحمل عملية تشكيل حكومة طال انتظارها، إذ لا تزال التهديدات الحالية تتحدى وجود الدولة العراقية.

بيّنت استطلاعات الرأي أن الشعب العراقي لم يعط أي كتلة سياسية بعينها الأغلبية الكاملة في البرلمان. فالرسالة التي بعث بها الذين أدلوا بأصواتهم واضحة، أي يتعين على جميع الفئات التنازل والتعاون لتوحيد البلاد. في وقت كهذا، فإن أي إدارة تنشأ النجاح في عملها، يجب أن تحظى بدعم كبير من لدن المجتمعات المحلية وأن تعمل على أساس برنامج واضح يخلص البلد من الإرهاب والطائفية والفرقة. ويجب أن يتلقى العراق الدعم الإقليمي والأقليمي والدولي. فالعراق وحده لا يمكنه مواجهة التحديات الحالية من دون مؤازرة حلفائه والمنطقة والمجتمع الدولي. إن التهديد الناشئ من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا ولن يقتصر على العراق وحده. لذلك، توجد حاجة ملحة إلى المشاركة الجادة بين سائر أصحاب المصالح.

تشكل خطرا مباشرا على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مصفاة بيجي وعدد من القواعد الجوية، لأن الحصول عليها سيزيد بدرجة كبيرة من أموالها ومواردها الأمنية. وتصديا للأزمة، انتقلت قوات من إقليم كردستان العراق، المعروفة أيضا باسم البشمركة، إلى المناطق التي انسحبت منها قوات الأمن العراقية، بما في ذلك مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها، وهي تشارك حاليا في معارك ضد الدولة الإسلامية أيضا.

لا يمكن إيجاد حل للأزمة عن طريق العمليات العسكرية وحدها. وإذا أريد لأي خطة أمنية أن تحقق النجاح، فهي تحتاج إلى أن تكون مقبولة على نطاق واسع عبر الانقسام السياسي والطائفي والعرقي؛ وهي تحتاج إلى التنفيذ بالتعاون الكامل بين حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية؛ ويجب تنفيذها وفقا للقانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وهناك أيضا شرط واحد لازم ينبغي الوفاء به في أي خطة أمنية يراد لها النجاح، وهذا شرط بسيط جداً، أي علينا أن نهب جميعا هبة واحدة ومشاركة في وجه الإرهاب. لا يمكن لأحد أن ينسحب لأن الخطر يؤثر على جميع أطراف المجتمع. ينبغي للجميع أن يدعم المؤسسات الوطنية الشرعية في العراق.

ومهما يكن من أمر، يجب أن نكون واضحين تماما، فالحل عسكري ليس كافياً، وبالتأكيد فإنه لن يكون فعالا لوحده. في الواقع، سيكون من المستحيل التوصل إلى حل ما لم نجر معالجة الأسباب الجذرية للعنف وتنفيذ حزمة سياسية واجتماعية تلي شواغل جميع الطوائف من دون استثناء. من الحيوي رسم خارطة طريق سياسية ووضع رؤية شاملة لإعادة إشراك جميع أطراف المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار في البلاد على نحو جاد. ولا بد من معالجة مطالب الطائفة السنية وجميع المكونات الأخرى للمجتمع العراقي من دون

أود أيضا أن أقدم اليوم التقرير الثالث للأمين العام (S/2014/480) عن التطورات المتعلقة بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة، ومسألة ممتلكات الكويت المفقودة، بما في ذلك محفظاتها الوطنية، عملا بالقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). ما برحت علاقات العراق مع الكويت تشهد دلائل قوية على التحسن. فقد قدمت الكويت تبرعا بمبلغ ١٠ مليون دولار على سبيل الإغاثة الإنسانية للأشخاص المشردين داخلها في العراق، وهذا أظهر نيتها تجاه جارها. إن تطبيع العلاقات يسير على أسس قوية، ويحدوني الأمل في أن يتمكن البلدان من الاقتراب على نحو أوثق في علاقاتهما، وبالتالي يستفيد أحدهما من الآخر بسبب زيادة التقارب. إن عدم الاستقرار الحالي في العراق هو العامل الرئيسي الذي يقف في طريق بلوغ العلاقات كامل إمكاناتها. وما دامت الاضطرابات مستمرة في العراق، من المرجح أن تستغرق القرارات المتعلقة بقضايا من قبيل مسائل المفقودين الكويتيين والممتلكات مزيدا من الوقت والجهد.

إن الحكومة الكويتية يساورها قلق معقول مفاده أن الحالة الأمنية وحالة الجمود السياسي في العراق ومطالبتها الملازمة قد لا تترك للبعثة أي وقت أو مجال يُذكر للقيام بالدور المنوط بها فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية. أود أن أؤكد لها وللمجلس الأمن أن التزامنا بهذا المسعى الإنساني لا يزال واضحا، وأن العراق ما زال مكرسا لتنفيذ التزاماته. من الجدير بالذكر أن هذا التقرير يتكلم عن الجهود التي نبذلها لإبقاء هذه المسألة في الصدارة، بل أيضا الخروج بأفكار جديدة حول الكيفية التي يمكننا بها المضي قدما معا في موضوع ما برح حتى الآن يستعصى علينا الانتهاء منه لعقد من الزمان، أي بالنسبة للأشخاص المفقودين، ومنذ عام ١٩٩٠ بالنسبة للمحفوظات الوطنية.

اسمحوا لي أن انتقل بإيجاز إلى التطورات في إقليم كردستان العراقي وأن أنطرق إلى تدهور العلاقات بين بغداد وأربيل.

في ٣ تموز/يوليه، أعلن رئيس إقليم كردستان عن عزمه على معالجة المأزق السياسي الحالي من خلال إجراء استفتاء على الاستقلال بسبب الطريق المسدود الذي وصل إليه عدد من القضايا الحاسمة، بما في ذلك المواد الهيدروكربونية وقوانين تقاسم الإيرادات ووضع البشمرجة، واعتماد الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٤، وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. لقد رفضت الحكومة الاتحادية في بغداد جميع التحركات نحو الاستقلال كونها غير دستورية.

أود أن أبرز مرة أخرى أنه بعد سبعة أشهر من بدء السنة المالية لا يزال مشروع قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٤ معلقا. وكجزء من النزاع الجاري، لم تتلق حكومة إقليم كردستان منذ آذار/مارس مخصصاتها من الميزانية المتوقعة. وأدى ذلك إلى عجز حكومة الإقليم عن دفع رواتب موظفي القطاع العام. وفي رد فعل واضح، بدأت أربيل أيضا بتصدير النفط بشكل مستقل، مما وجه طعنة إلى الحكومة الاتحادية. على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة من أجل إيجاد حلول توفيقية مقبولة، لا تزال هناك خلافات شديدة.

كذلك زاد تدهور العلاقات بين بغداد وأربيل بسبب التصريحات القاسية المتبادلة بين القادة السياسيين في كل منهما، مما دفع بالوزراء الأكراد إلى تعليق مشاركتهم في مجلس الوزراء العراقي. أهيب بجميع القادة السياسيين الامتناع عن التصريحات المتشددة والاتهامات التي قد تزيد من تعقيد الحالة. وفي الواقع، أشعر بالتشجيع اليوم لمواصلة أعضاء البرلمان الأكراد في مجلس النواب العراقي انخراطهم بنشاط في العملية السياسية. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على استعداد لمواصلة مساعيها الحميدة وتقديم الدعم القانوني والتقني لهذه العملية.

والكويتيين في الكويت لإظهار مواهبهم معا كجزء من حدث تنظمه الأمم المتحدة حظي بترحيب شديد لدى القادة الكويتيين. وإذا ما سمحت الحالة الأمنية في العراق، ستقوم البعثة، بالتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومي البلدين، بمتابعة تلك الفكرة على نحو أكثر. إن تحسن العلاقات العراقية - الكويتية يمكن أن يعود أيضا بالفوائد على المنطقة بتعزيز علاقات العراق مع جميع البلدان الأخرى في منطقة الخليج. أما أنا من جهتي، فأعزم القيام بزيارة الكويت في أقرب فرصة ممكنة بعد عطلة العيد لمتابعة هذا الملف، وتعزيز التعاون بين العراق والكويت.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناني للثقة التي أولاني إياها الأمين العام ومجلس الأمن لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. أود أن أعرب أمام المجلس عن امتناني الشخصي لأعضاء فريقتي في بغداد، وكذلك لفريق الأمم المتحدة القطري في أربيل والبصرة، وإلى كل العاملين في البعثة وأعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على التزامهم بالاضطلاع بالمهام السياسية والإنسانية والإنمائية، ودعمهم لتلك المهام في بيئة محفوفة بمخاطر شديدة. وأختص بالامتنان زملائنا من عناصر الأمن ووحدتي الحراسة الفيجية والنيبالية التابعتين للأمم المتحدة. أتطلع إلى الاستمرار في الوفاء بالولاية التي أناطها مجلس الأمن بالبعثة، وأود أن أعرب عن تقديري العميق والمخلص لحكومة وشعب العراق على ترحيبهم الحار والودي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): اسمحوا لي، في البداية، بأن أهنئ رواندا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى ما تبذله من جهود كبيرة في تنظيم فعاليات مجلس الأمن في هذا

لقد حددنا بالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، تشكيل اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين بوصفها شريكا للعراق. ونعتقد أن الوسائل العلمية والتكنولوجية الفعالية التكلفة يمكن أن تساعد في التغلب على العديد من التحديات التي تواجه عملية البحث عن الأشخاص المفقودين. وآمل في أن تستقر الحالة في العراق لتمكين الحكومة من النظر في هذه المقترحات حيث يمكن استخدام وسائل وتقنيات جديدة في عمليات البحث.

يسرني أيضا أن شاهدا عراقيا اتصل بالبعثة بهدف تحديد موقع مقبرة في الكويت. سوف تعمل البعثة بصورة وثيقة مع السلطات العراقية المعنية لكي تأخذ ذلك الشاهد إلى الموقع. ونأمل في أن تفضي تلك الجهود أيضا إلى نتائج ملموسة.

دعا الأمين العام إلى إجراء اتصال أكثر انتظاما بين اللجنة الوزارية المشتركة بين العراق والكويت والمعنية بالملكات الكويتية المفقودة من أجل بناء تفهم أفضل عن طريق الوسائل العملية للعثور على المحفوظات الوطنية. ويسرني أن العراق والكويت اتفقا الآن على أن تجتمع اللجنة المعنية بالملكات مرتين في سنة. لقد أوضح لي رئيس الوزراء العراقي في معرض كلامه بأنه سيتصرف بناء على أي معلومات ترد بشأن المحفوظات للمساعدة في حل القضايا. إن البعثة على أهبة الاستعداد لمساعدة الجهود العراقية في ذلك الاتجاه. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأننا نقف على أهبة الاستعداد لتيسير إجراء المزيد من الاتصالات بين البلدين على جميع المستويات. إن العلاقات العراقية - الكويتية ممتازة على الصعيد الحكومي. لقد حان الوقت لكي تتطور تلك العلاقات لتصبح ممتازة على مستوى صعيد العلاقات بين الشعبين العراقي والكويتي.

أكدت مجددا القيادة الكويتية رغبتها في توسيع وتعميق علاقاتها مع العراق. إن اقتراح نائب الممثل الخاص للأمين العام بوسيتين بعقد اجتماع مشترك للفنانين الشباب العراقيين

الحجج، خطأ فادح سوف يؤدي إلى تقوية وجود المنظمات الإرهابية وتمدها إلى مناطق ودول أخرى. لذلك حذرنا من استمرار النزاع في سوريا، خصوصا مع تواجد منظمات إرهابية مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشامل (داعش)، اللتين تشكلان تهديدا لاستقرار العراق والمنطقة. وقد حصل ما كنا نخشاه من خلال تدفق المسلحين الإرهابيين عبر الحدود العراقية - السورية.

وفي بداية الشهر الماضي، وبعد ازدياد قوة تنظيم داعش الإرهابي، الذي يتمتع بدعم مالي وعسكري ولوجستي من أطراف خارجية وقيامه بالسيطرة على الأراضي السورية المتاخمة للعراق، قام بشن هجوم شرس على مناطق واسعة من وسط وشمال غرب العراق، شملت عدة مدن كبيرة، وتراجعت على أثر ذلك قوات الأمن العراقية. وشهدت المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي خطفا للدبلوماسيين وارتكاب مجازر مروعة للمدنيين وإعدامات جماعية تشكل جرائم حرب، حسب ما صرحت به مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي.

وأدى هجوم الإرهابيين على المحافظات العراقية الي نزوح جماعي بلغ أكثر من مليون مواطن نحو إقليم كردستان والمناطق العراقية الأخرى في الوسط والجنوب، هربا من بطش وإرهاب داعش ويعاني النازحون من ظروف صعبة خلال الصيف الحار وتزامنه مع الصيام خلال شهر رمضان المبارك. وتعمل الحكومة العراقية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق على تخفيف وطأة المعاناة بقدر الإمكان، حتى تستطيع القوات الأمنية إعادة سيطرتها على جميع الأراضي العراقية.

أعلن تنظيم داعش تأسيس دولة الخلافة على الأراضي العراقية التي يسيطر عليها وغير اسمها إلى الدولة الإسلامية. وقام التنظيم خلال الأسابيع الماضية بشكل منهجي ومنظم

الشهر. وأشكركم، سيدي الرئيس، على لقائنا مرتين بطلب من حكومة بلدي لمناقشة مستجدات الأوضاع فيه. وأرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبجهود فريق عمله في بغداد ونيويورك، وبخاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق.

كما أود أن أرحب بزيارة الأمين العام وفريقه المتوقعة إلى العراق غدا لما تحمله من آثار مهمة في هذه المنطقة الحساسة للعراق، وكخطوة لإظهار الدعم المستمر من الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة للعملية السياسية، ولتعزيز بناء المؤسسات الديمقراطية وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تحظى برضا مكونات الشعب العراقي.

ورغم التهديدات الإرهابية الأخيرة لجزء من العراق، فإن العملية السياسية، وحسب الدستور، جارية على قدم وساق. وقد أجرى العراق الانتخابات النيابية الثالثة في موعدها المحدد، وكانت ناجحة بكل المعايير الدولية. وتحدى ما يقارب ١٣ مليون عراقي الجماعات الإرهابية والصعوبات الأمنية حينما صوتوا في صناديق الاقتراع، وصادقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وعقد أول اجتماع للبرلمان العراقي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، حسب التسلسل الزمني المثبت في الدستور. وتم انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. وخلال هذا الأسبوع، سيقوم المجلس بانتخاب رئيس الجمهورية الذي سيقوم بتكليف أكبر كتلة نيابية في المجلس بتسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة خلال ٣٠ يوما. وبعدها يتم التصويت عليها لتحظى بتأييد جميع مكونات الشعب العراقي.

لقد أشرنا مرارا، في كلماتنا امام هذا المجلس الموقر، إلى ضرورة محاربة الإرهاب كافة دولية وضرورة تعاون جميع الدول. إن أي تلكؤ في محاربة الإرهاب، بعض النظر عن

بالتعاون مع جهات حكومية أخرى، بالتنقيب والحفر في أكثر من ٩٠٠ نقطة في محافظتي كربلاء والمثنى. وبالرغم من عدم إيجاد أي رفات للمفقودين فان العراق يبقى حريصا على الوصول إلى نتائج ملموسة في هذا الملف.

والتعاون أيضا مع جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع إيران، عبر اتفاقات للتعاون الاقتصادي والقانوني.

واستمر العراق في حماية قاطني مخيم الحرية في بغداد، وذلك عبر تقديم جميع المتطلبات والاحتياجات الإنسانية، بالرغم من أنهم تابعين لمنظمة مجاهدي خلق الإرهابية. ونشيد هنا بجهود المستشارة الخاصة للأمن العام، السيدة جين هول لوت، في سعيها إلى نقل قاطني المعسكر إلى دول أخرى وإنهاء وجودهم غير القانوني في العراق منذ أكثر من عقدين.

هذا ويهيب وفد بلدي بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته تجاه قاطني معسكر الحرية ونقلهم إلى دول ثالثة بعد أن أوفت حكومة بلدي بالتزاماتها الدولية.

تدرك القيادات السياسية العراقية أن حكومة الوحدة الوطنية القادمة عليها اتخاذ قرارات مصيرية لحماية استقرار العراق واستمرار تجانسه. إن العراق قادر على تجاوز الظروف الراهنة من خلال المعالجات السياسية لقضايا المشاركة والمواطنة والوحدة الوطنية.

كما تعلمون فإن استقرار العراق محوري لاستقرار المنطقة ولكن لن تستطيع أي حكومة ضمان الاستقرار السياسي دون الأمن وإن الإرهاب الذي يعاني منه العراق لا بد أن يواجه بصرامة وتعاون إقليمي ودولي لكي يسترجع العراق والمنطقة الأمن والسلم. لذلك، طلبت الحكومة العراقية عبر رسالتين إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي، تعاون الدول الأعضاء لمكافحة

باستهداف المكونات الدينية وتدمير أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية وهتك حرمة النساء والترويج لما يسمى بجهاد النكاح. وقد أصدر التنظيم الإرهابي داعش قرارا بإرغام المسيحيين على دفع الجزية أو اعتناق الإسلام أو القتل أو ترك مدينة الموصل. ونتيجة لذلك، أصبحت مدينة الموصل خالية من المسيحيين. ونود هنا أن نقدم الشكر إلى مجلس الأمن على إصداره بياناً مساء يوم الاثنين، الموافق ٢١ تموز/يوليه، ندد فيه باضطهاد الأقليات والمكونات العراقية من قبل تنظيم داعش الإرهابي. وقد أكد التقرير الأخير الصادر عن مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ما أعلنته الحكومة العراقية عن قيام تنظيم داعش الإرهابي خلال الشهر الماضي بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ترتقي إلى مستوى جرائم حرب ضد الإنسانية إضافة إلى ما اقترفه التنظيم خلال الفترة الماضية.

وتقوم القوات الأمنية العراقية حالياً بالتعاون مع المتطوعين وأبناء العشائر بالمواجهة والتصدي للإرهابيين واستعادة السيطرة وتحرير المناطق التي يتواجدون فيها شيئاً فشيئاً، مع الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وتفادي الخسائر بين المدنيين بقدر الإمكان وتنفيذ الإجراءات القانونية بحق الإرهابيين، وفق ما أقره الدستور العراقي، حيث لا يتم اعتقال أو احتجاز أي فرد إلا بصدور مذكرة قضائية وإتاحة حق الدفاع للسجناء في جميع مراحل التحقيق.

واصل العراق انتهاج سياسة دولية متوازنة تهدف إلى التعاون مع دول الجوار والعالم، حيث استمر بتعزيز العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة عبر تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها. وهناك تقدم في مجال توسيع العمل الدبلوماسي عبر فتح قنصليات جديدة في مدن عراقية. كما استمر العراق في بذل جهود حثيثة لإيجاد رفات المفقودين الكويتيين والأرشيف الوطني الكويتي، حيث عملت وزارة حقوق الإنسان،

بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة والمؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

ختاماً، نشمن جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم الدعم إلى الحكومة العراقية، وخاصة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية إلى النازحين نتيجة الهجمات الإرهابية وتوزيع الخيم لإفساح المجال أمام الأطفال للاستمرار في الدراسة والتعاون في تنظيم حملة التطعيم لمكافحة شلل الأطفال.

ويشيد وفد بلدي أيضاً بزيارة السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى بغداد وإقليم كردستان في الفترة بين ١٥ و ١٨ تموز/يوليه. ولا يسعنا إلا أن نكرر تقديرنا وشكرنا للسيد ملادينوف وفريقه على تفانيهم، آمليين استمرار جهودهم في مساعدة العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

الإرهاب وحددت فيهما احتياجات العراق اللوجستية من المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن دعم مجلس الأمن الموقر لجهود الحكومة العراقية لمكافحة الإرهاب عبر بياناته وقراراته تبقى غير فاعلة دون قيام الدول الأعضاء بتنفيذها، وخاصة عبر التعاون بين دول المنطقة لتفكيك شبكات الإرهاب والعمل جميعاً على تخفيف منابع الإرهاب مالياً وفرض العقوبات وحظر الأنشطة الداعية للفكر الإرهابي. وكما أكدت الأحداث الجارية تحذيراتنا السابقة من تمدد التنظيمات الإرهابية إلى العراق، فإننا نحذر مجدداً أن بسط نفوذ ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق يهدد استقرار وأمن المنطقة كلها، وبالتالي السلم والأمن الدوليين.

وعليه نطلب مساعدتكم البناءة والمقننة لمنع انتشاره، نعم، سيدي الرئيس والأعضاء الكرام، أنتم قادرون على ذلك ومجلس الأمن هو الجهاز الدولي الرئيسي لتنفيذ القرارات الملزمة على كافة الدول في مجال مكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

يسرني أن أشير إلى رغبة حكومة جمهورية العراق في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة، وحسب رسالة معالي وزير الخارجية الموجهة إلى السيد